الجمعية العامة

Distr.: General
16 April 2025
Arabic
Original: English

مجلس حقوق الإنسان

الدورة التاسعة والخمسون

16 حزيران/يونيه – 11 تموز/يوليه 2025

البند 3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

موجز

يتضمن هذا التقرير استعراضاً عاماً لعمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان المتعلق بتمويل التنمية في سياق تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان وكذلك للسبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية. وقد أُعد هذا التقرير بهدف تقديم مساهمة قائمة على حقوق الإنسان في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدّمة

1- طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره 2/56 إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد تقريراً عن أعمال مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) في تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان، وأن يقترح أيضاً السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تعترض تعزيز وحماية حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية.

2- وفي ضوء المؤتمر الدولي الرابع المقبل لتمويل التنمية، الذي سيعقد في الفترة من 30 حزيران/يونيه إلى 3 تموز/يوليه 2025، ينصب التركيز بوجه خاص في هذا التقرير على ما تضطلع به المفوضية من عمل فيما يتعلق بتمويل التنمية في سياق عملها في مجال التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان عموماً. ويقدم التقرير أمثلة توضيحية لما اضطلعت به المفوضية من عمل خلال الفترة المشمولة بالتقرير، أي من 1 نيسان/أبريل 2024 إلى 31 آذار/مارس 2025. ويُعرض هذا العمل في إطار مجالات العمل السبعة الواردة في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. واستناداً إلى الدروس المستفادة من عمل المفوضية، يقترح المفوض السامي سبلاً للمضي قدماً في إرساء نظام تمويل دولي يحقق تنمية أكثر إنصافاً واستمراراً واستدامة وتقدماً في مجال حقوق الإنسان.

ثانياً- تمويل التنمية في سياق تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

3- لم تتحقق وعود خطة عمل أديس أبابا[1] بعد إلى حد كبير رغم أنه لم يتبق سوى خمس سنوات فقط على التاريخ المحدد لتحقيقها، وهو عام 2030. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، اتسعت فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية، بما يتراوح بين 2,5 تريليون دولار و4 تريليونات دولار سنوياً[2]. ومنذ عام 2020، أصبح حوالي 5 مليارات شخص – أي أكثر من نصف سكان العالم – أشد فقراً، إذ تشير تقديرات البنك الدولي أن 44 في المائة من سكان العالم يعيشون في فقر[3]. وفي الوقت نفسه، ارتفعت ثروة المليارديرات في عام 2024 بوتيرة تفوق بثلاثة أضعاف وتيرة ارتفاعها في عام 2023. ومن دواعي القلق البالغ أن التقدم المحرز في القضاء على الجوع لم يتوقف فحسب، بل تراجع في بعض الحالات. ويعاني العديد من الاقتصادات النامية من ضائقة ديون تعوق، الأمر الذي يعوق قدرتها على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وفي ضوء ما تقدم، يتيح المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة مهمة للمجتمع الدولي لوضع إطار عمل محكم لتمويل التنمية بما يساعد على إعادة إطلاق مسيرة التنفيذ المتعثرة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

4- وقد تطور إطار تمويل التنمية على مدى عقود عدة. ففي عام 2002، أقر رؤساء الدول والحكومات في توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية[4]، بما يحظى به حشد الموارد المالية وزيادة استخدامها الفعال وتهيئة الظروف الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة من أهمية حاسمة للقضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة. وفي عام 2008، اعتُمد إعلان[5] الدوحة إبان مؤتمر المتابعة الدولي

(1) انظر https://sdgs.un.org/publications/addis-ababa-action-agenda-17966.

(2) انظر https://financing.desa.un.org/iatf/report/financing-sustainable-development-report-2024.

(3) انظر https://www.worldbank.org/en/publication/poverty-prosperity-and-planet.

(4) انظر https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/MonterreyConsensus.pdf.

(5) انظر https://www.un.org/esa/ffd/wp-content/uploads/2014/09/Doha_Declaration_FFD.pdf.

لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري. وفي عام 2015، تُوِّج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية باعتماد خطة عمل أديس أبابا، التي تضم إطار عمل عالمي شامل محدَّث لتمويل التنمية المستدامة مشفوعاً بالتزامات رئيسية تشمل تعزيز التعاون الضريبي الدولي، والاستفادة من استثمارات القطاعين العام والخاص، وزيادة التمويل المناخي، وتعزيز التمويل المبتكر والرقمي[6]. وباعتماد ميثاق المستقبل في عام 2024، أكدت الدول الأعضاء مجدداً التزامها الدائم بخطة عام 2030، التي تركز على القضاء على الفقر[7]. وأكدت مجدداً أيضاً التزامها بسد فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في البلدان النامية، وضمان استمرار النظام التجاري المتعدد الأطراف كمحرك للتنمية المستدامة، وتعزيز جهودها لبناء مجتمعات عادلة وشاملة للجميع، واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، والتصدي لتغير المناخ، وتسريع جهودها الرامية إلى حماية البيئة. وشدد الميثاق كذلك على ضرورة تعزيز التعاون الدولي وتنشيطه بما يكفل مواجهة التحديات العالمية بفعالية. وقد آن الأوان الآن لاتخاذ إجراءات عاجلة لترجمة هذه الالتزامات إلى أفعال.

ثالثاً- تمويل التنمية في سياق تنفيذ وتعزيز التعاون الدولي في ميدان حقوق الإنسان: العمل الذي اضطلعت به مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

ألف- المساهمة في العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية

5- ساهمت المفوضية مساهمة حثيثة بالفعل في عمل الأمم المتحدة المتعلق بتمويل التنمية. ففي الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، دعت المفوضية، في رسائلها الرئيسية[8] وفي الرسالة المفتوحة التي وجهها المفوض السامي المفتوحة[9] وفي البيان الذي أدلى به[10]، إلى وضع إطار لتمويل التنمية يتسق مع اتفاقات حقوق الإنسان ومبادئها والتزاماتها. ويتضمن برنامج عمل أديس أبابا محتوى مهماً عن حقوق الإنسان، وهو محتوى ينبغي الاستناد إليه في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية. وفي الفترة التي سبقت انعقاد المؤتمر، أنشأت المفوضية فرقة عمل معنية بتمويل التنمية وقدمت مدخلات في ورقة العناصر التي قدمها الميسران المشاركان وفي المسودة الأولى للوثيقة الختامية من خلال فرقة العمل المشتركة بين الوكالات. وساهمت المفوضية أيضاً بثلاث موجزات للسياسات في عملية تمويل التنمية بشأن ما يلي: (أ) الوفاء بوعود التمويل العالمي – النهوض بالتنمية

(6) انظر Addis Ababa Action Agenda | Financing for Sustainable Development Office.

(7) قرار الجمعية العامة 1/79.

(8) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/KeyMessageHRFinancing Development.pdf.

(9) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Development/HC_OpenLetter_Financing Development.pdf

(10) انظر: https://www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=16246&LangID=E.

وحقوق الإنسان والتعاون الدولي[11]؛ (ب) التمويل القائم على حقوق الإنسان من أجل البيئة[12]؛ (ج) الحجج التي تستند إلى حقوق الإنسان وتبرر ضرورة إصلاح الهيكل الدولي للديون السيادية[13].

6- إن مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان مفهوم يدعو إلى إحداث تحول عميق في النظام الاقتصادي يكفل تركيز السياسات الاقتصادية والاجتماعية - بدءاً من الضرائب والإنفاق العام وانتهاءً بالعمل المناخي والانتقال العادل - على تعزيز حقوق الإنسان. ووفقاً لهذا المفهوم، يجب أن يتمثل الدور الأساسي للاقتصادات في إعمال حقوق الإنسان الواجبة للناس وضمان رفاهيتهم ضمن حدود الكوكب. وما فتئت المفوضية تدعو إلى إدراج منظورات طموحة لحقوق الإنسان في مجالات رئيسية، مثل: (أ) تحويل إدارة الشؤون الاقتصادية العالمية إلى نظام أكثر عدلاً وتمثيلاً وشفافية؛ (ب) خفض تكاليف الديون وبناء آليات دائمة أكثر إنصافاً لإعادة هيكلة الديون السيادية وتخفيف أعبائها؛ مواءمة مهام المؤسسات المالية الدولية ومؤشرات القياس التي تستخدمها مع حقوق الإنسان؛ (د) معالجة التجاوزات الضريبية العالمية، وإعادة تصميم الهيكل الضريبي العالمي لجعله أكثر عدلاً وشمولاً، وإصلاح القواعد الضريبية العالمية لزيادة الموارد الحكومية؛ (هـ) ضمان احترام جميع الأعمال التجارية لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تدابير تشريعية ترتكز على المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان ومعايير منظمة العمل الدولية بشأن حقوق العمال، ومن خلال توفير سبل الانتصاف المناسبة عند حدوث انتهاكات؛ (ي) توسيع معايير قياس النجاح الاقتصادي بحيث لا يقتصر على إجمالي الناتج المحلي؛ وشددت المفوضية أيضاً على أهمية أن يبقي المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية على محتوى حقوق الإنسان الوارد في خطة عمل أديس أبابا ويستند إليه.

7- وناقشت الدول ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والنقابات العمالية والأكاديميون وممثلو الشباب والجهات الأخرى صاحبة المصلحة مجالات العمل ذي الأولوية هذه خلال جلسات التحاور التي عقدت إبان المنتدى الاجتماعي الذي نظمه مجلس حقوق الإنسان، في 31 تشرين الأول/أكتوبر و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، بشأن مساهمة تمويل التنمية في تعزيز تمتع الناس كافة بجميع حقوق الإنسان[14]. ومن بين التوصيات الرئيسية التي تمخضت عنها تلك المناقشات الحاجة إلى ما يلي: (أ) سياسات ضريبية تضمن مساهمة جميع المواطنين بنصيبهم العادل وتحمي في الوقت ذاته أشد الفئات استضعافاً؛ (ب) مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة؛ (ج) كفالة الدور الأساسي الذي يضطلع به المجتمع المدني في تحقيق نتائج التنمية وحماية حقوق الإنسان؛ (د) ضمان أن تُمكن قواعد التجارة العالمية البلدان المحرومة من المشاركة الكاملة؛ (هـ) اتباع الدول نهجاً جديداً حيال الديون يسلط الضوء على حقوق الإنسان والعدالة العالمية لتشجيع إصلاح هيكل الديون الدولية ويضع الاستدامة في صلبه[15].

8- وقد عُقد الاجتماع السابع المعقود في الفترة الفاصلة بين الدورتين للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، الذي نظمه مجلس حقوق الإنسان في 11 شباط/فبراير 2025 حول موضوع عدم ترك أي أحد خلف الركب: دور حقوق الإنسان في إصلاح هيكل الديون العالمي وتجاوز

(11) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/ohchr-ffd4-keeping-global-financing-promises.pdf.

(12) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/ohchr-ffd4-hr-based-climate-finance.pdf.

(13) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/development/ohchr-ffd4-sovereign-debt-architecture.pdf.

(14) انظر https://www.ohchr.org/en/events/forums/2024/2024-social-forum.

(15) المرجع نفسه و A/HRC/58/71.

الناتج المحلي الإجمالي[16]. ودعا المشاركون في الاجتماع إلى زيادة إدماج حقوق الإنسان في إطار التمويل الدولي. وناقشوا جملة أمور منها السبل التي توفر بها حقوق الإنسان ضمانات أساسية لبناء هيكل ديون عالمي أكثر إنصافاً وديمقراطية وأكثر تجاوباً مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والتحديات التي تواجه البلدان النامية. وناقشوا أيضاً كيفية إدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في وضع إطار عمل بشأن أساليب لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة للناتج المحلي الإجمالي وغير مقتصرة عليه (الإجراء 53 من ميثاق المستقبل).

باء - الأنشطة الشاملة لعدة قطاعات

9- منذ اعتماد خطة عمل أديس أبابا وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، عززت المفوضية إلى حد كبير عملها في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وأطلقت مفهوم الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان.

10- وفي عام 2019، أطلقت المفوضية مبادرتها التي ترمي إلى تعزيز القدرات، والتي تهدف إلى تكثيف التعاون على المستويين القطري والإقليمي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفي تنفيذ خطة عام 2030 وإلى تعزيز الصلة بين حقوق الإنسان والاقتصاد[17]. وجمعت المبادرة خبراء في الاقتصاد والتنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهم خبراء يدعمون المفوضية في مكاتبها الوطنية والإقليمية، إلى جانب أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وهيئات تابعة لدول، ومنظمات مجتمع مدني، إلى جانب جهات أخرى صاحبة مصلحة. وفي إطار مبادرة تعزيز القدرات، أُسديت المشورة وقُدمت تحليلات متخصصة لتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وتحفيز التغيير المؤدي إلى اقتصاد قائم على حوق الإنسان، والمساهمة في الوفاء التعهد الوارد في خطة عام 2030 والمتمثل في عدم ترك أحد خلف الركب.

11- وتمثلت إحدى الأولويات الرئيسية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في إنشاء مركز للمعارف المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/54. والمركز مخصص للمساعدة التقنية وبناء القدرات، وهو يهدف إلى توطيد الممارسات الفضلى والدراية الفنية في مجال تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في سياق معالجة أوجه عدم المساواة، وذلك بدعم من المفوضية في إطار عملية تحسين قدراتها في ميدان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويضطلع المركز بعمله مع مراعاة تحقيق التعاون الدولي على تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان مراعاةً واجبة من خلال تيسير تبادل المعارف والخبرات، فضلاً عن توطيد الشراكات. ويعزز مركز المعارف قدرة المكاتب القطرية التابعة للمفوضية على دعم الدول والشركاء الوطنيين الآخرين من خلال تعزيز تقديمه لما يلزم من مساعدة تقنية مباشرة وخدمات استشارية فيما يتعلق بالتدابير الكفيلة بإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مختلف البلدان ولفائدة مختلف أصحاب المصلحة[18].

12- ودأبت المفوضية، في سياق عملها في مجال تعميم مراعاة حقوق الإنسان في منظومة الأمم المتحدة، على دعم إدماج حقوق الإنسان في أُطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

(16) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/seventh-intersessional-meeting-human-rights-2030-agenda، و A/HRC/59/30.

(17) انظر https://www.ohchr.org/en/sdgs/seeding-change-economy-enhances-human-rights-surge-initiative.

(18) على سبيل المثال، ابتداءً من عام 2025، يجري تعزيز القدرات بناءً على طلب المكاتب القطرية في الكونغو وغامبيا وسري لانكا وجمهورية تنزانيا المتحدة، والمكتب الإقليمي لشرق أفريقيا والمكتب الإقليمي الجديد المزمع إنشاؤه في منطقة البحر الكاريبي.

ففي صـــربيا مثلاً، أُجري، في إطار مبادرة تعزيز القدرات، تحليل للجهود المبذولة لضـــمان احترام حقوق الإنسان وعدم ترك أحد خلف الركب في سياق تحليل قطري مشترك شامل بغية الاسترشاد به في إطار الأمم المتحدة الجديد للتعاون من أجل التنمية المستدامة. وحدد التحليل الفئات الـــ 15 الأكثر عرضـة لخطر أن تُترك خلف الركب والفئات الأخرى التي لا توجد بيانات عنها حالياً. ويُتوقع أن يؤدي ذلك دوراً محورياً في تشكيل الأولويات التي يعتزم فريق الأمم المتحدة القطري إدراجها في إطار التعاون للفترة 2026-2030.

13- ودعت المفوضـية أيضـاً إلى إدراج حقوق الإنسـان في الأطر الإنمائية العالمية، بما فيها خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصـغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصـمود وبرنامج العمل لصـالح البلدان النامية غير السـاحلية للعقد 2024-2034. ونجحت المفوضـية في الدعوة إلى إدماج حقوق الإنسـان لأول مرة في برنامج العمل لصـالح البلدان النامية غير السـاحلية. وسـاهمت المفوضية أيضاً في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في أيار/مايو 2024. وتعاونت في دراسـة أجراها المركز الاسـتشـاري الدولي لحقوق الإنسـان في كلية الحقوق في جامعة نوتردام في الولايات المتحدة الأمريكية بغية دعم انتقال الدول الجزرية الصـغيرة النامية من حالة الضـعف إلى حالة القدرة على الصمود، بما في ذلك من خلال التعاون الدولي[19].

14- ودأبت المفوضـية أيضـاً على عقد دورات تدريبية على تعميم مراعاة حقوق الإنسـان، بما في ذلك في ميدان الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية. فعلى سـبيل المثال، في الفترة من 9 أيلول/سـبتمبر إلى 11 تشـرين الأول/أكتوبر 2024، نظم مركز المعارف، في شـراكة مع منتدى آسـيا والمحيط الهادئ للمؤسـسـات الوطنية لحقوق الإنسـان، برنامجاً عبر الإنترنت لبناء القدرات على رصـد الحقوق الاقتصـادية والاجتماعية والثقافية. وتمثل الهدف من البرنامج في تزويد المشاركين بالمهارات اللازمة لرصد السياسات الاجتماعية - الاقتصادية والخطط الإنمائية رصداً فعالاً من منظور حقوق الإنسان.

15- وفي نيسـان/أبريل 2024، انضـمت المفوضـية إلى الفريق الاسـتشـاري التقني التابع لفريق الأمين العام للأمم المتحدة المعني بالمعادن الحرجة للانتقال الطاقي، وسـاهمت في وضـع مبادئ توجيهية بشـأن تلك المعادن[20]. وأصـدر الأمين العام، في أيلول/سـبتمبر 2024، التقرير المعنون "توفير الموارد اللازمة للانتقال الطاقي: مبادئ لتوجيه المعادن الحرجة للانتقال الطاقي نحو الإنصـــاف والعدالة "[21]. ويشـــدد المبدأ 1 على وجود أن تكون حقوق الإنسان ي في صميم جميع سلاسل القيمة المعدنية.

جيم- الأنشطة المتعلقة بمجالات العمل المحددة المدرجة في برنامج عمل أديس أبابا

1- الموارد العامة المحلية

16- تســـعى المفوضـــية، من خلال مركز المعارف، إلى زيادة تطوير الأدوات والمنهجيات الكفيلة بمساعدة الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة على ضمان مواءمة ميزانياتها مع حقوق الإنسان. وعلى وجه التحديد، استحدثت المفوضية إطاراً لتوضيح التزام الدول باستخدام أقصى ما تسمح به مواردها المتاحة لإعمال الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية. وتعتزم المفوضـــية، من خلال هذا العمل،

(19) انظر v19_litigation_reparation_and_resilience_realizing_the_right_to_development_and_the_right_to_a_clean_healthy_and_sustainable_environment_for_sids.pdf.

(20) انظر The UN Secretary-General’s Panel on Critical Energy Transition Minerals | United Nations.

(21) انظر https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/report_sg_panel_on_critical_energy_transition_minerals_11_sept_2024.pdf.

مساعدة الدول على إتاحة ما يمكن أن تستخدمه من موارد لتلبية احتياجاتها الإنمائية والوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

17- وأُسديت المشورة في مجال الميزنة القائمة على حقوق الإنسان أيضاً إلى الكونغو، حيث تمكن كبير مستشاري حقوق الإنسان، بدعم تقني ومالي من مبادرة تعزيز القدرات، من المساهمة في تقديم التوجيه للسلطات بشأن الميزنة القائمة على حقوق الإنسان وغيرها من سياسات المالية العامة. وساهمت المفوضية أيضاً، في غينيا بيساو، في إطار مبادرة تعزيز القدرات، بالدعم التقني والمالي في تحليل قائم على حقوق الإنسان لميزانيات البلد للفترة من 2016 إلى 2022، وهو تحليل أجرته المفوضية بالتعاون مع مكتب المنسق المقيم[22]. وركز الدعم على الاتجاهات المسجلة في قطاعي الصحة والتعليم وتأثيرها على أشد الأشخاص تخلفاً عن الركب. وأدى التقييم إلى التوصية بسبل لمواءمة الميزانيات مواءمة أفضل مع الأولويات الوطنية في مجالي الصحة والتعليم ومع التزامات البلد بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

18- وبالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية في آسيا الوسطى، وفي إطار مبادرة تعزيز القدرات، نُفذ مشروع بشأن التلوث الناجم عن استخدام الوقود الأحفوري. وتضمن المشروع تحليلاً للميزانية قائماً على حقوق الإنسان، بهدف المساهمة في اقتصاد يُحسن إعمال حقوق الإنسان، مع التركيز على كازاخستان وقيرغيزستان.

19- وفي زمبابوي، وفي إطار مبادرة تعزيز القدرات، أُسديت المشورة إلى الحكومة بشأن سبل زيادة الإنفاق على تكاليف توفير خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية المستدامة مدى الحياة. وأدى ذلك إلى تخصيص موارد من ميزانية البلد لبناء سدود بغية ضمان توفير إمدادات المياه اللازمة للاستخدام المنزلي والزراعي، وبناء 35 000 بئر من خلال مبادرة رئاسية. ووفقاً للتوصيات المقدمة في إطار مبادرة تعزيز القدرات، فرضت الحكومة ضريبة ثروة على الممتلكات السكنية عالية القيمة، كخيار من خيارات السياسات العامة الكفيلة بزيادة حشد الموارد المحلية.

20- وعلى الصعيد العالمي، ساهمت المفوضية في العملية التي أدت إلى اعتماد اللجنة الثانية للجمعية العامة في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 اختصاصات اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية[23]. وقد صدر تكليف بهذه الاتفاقية الإطارية من الجمعية العامة، عملاً بقرارها 230/78، وهي تهدف إلى وضع المسائل الضريبية العالمية والعابرة للحدود تحت رعاية الأمم المتحدة. ودعت المفوضية إلى إدراج مبادئ حقوق الإنسان في التعاون الدولي في المسائل الضريبية، وهو ما يتجلى في الفقرة 9(ج) من الاختصاصات، التي تشير إلى ضرورة تماشي الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف الاتفاقية الإطارية مع التزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان.

21- وبالإضافة إلى ذلك، قادت المفوضية أنشطة الدعوة المضطلع بها دعماً لإدماج حقوق الإنسان على نطاق أوسع في التعاون الدولي في المسائل الضريبية من أجل قواعد ضريبية عالمية عادلة. فعلى سبيل المثال، شاركت المفوضية، في أيلول/سبتمبر، في تنظيم مناسبتين جانبيتين بشأن الضرائب وحقوق الإنسان في مؤتمر القمة المعني بالمستقبل[24]. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، شاركت المفوضية مع

(22) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/sdgs/241030_Human Rights budget analysis_GNB_en.pdf.

(23) A/AC.298/2. انظر أيضاً https://financing.desa.un.org/document/chairs-proposal-draft-tor-aac2952024l4-15-august-2024.

(24) ركزت المناسبة الأولى، التي تناولت الإصلاحات الضريبية العالمية المنصوص عليها في ميثاق المستقبل والسبل التي يمكن أن يحقق بها اقتصاد قائم على الحقوق مستقبلاً مستداماً، على أهمية الإصلاح الضريبي على المستويين الوطني والدولي في الحد من أوجه عدم المساواة وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. أما المناسبة الثانية، التي تناول إصلاح الهيكل المالي الدولي من أجل إعمال حقوق الإنسان وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فوضعت المناقشة في سياق إصلاحات الهيكل المالي الدولي عموماً.

البعثتين الدائمتين لجزر البهاما وهندوراس لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف ومنظمة هيومن رايتس ووتش، في تنظيم مناسبة جانبية بعنوان "التعاون الدولي في المسائل الضريبية وحقوق الإنسان: سبل الحد من أوجه عدم المساواة"، وذلك خلال المنتدى الاجتماعي.

22- واصلت المفوضية أيضاً دعم اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في عملها. وأشارت اللجنة في بيانها بشأن السياسة الضريبية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن التدفقات المالية غير المشروعة والتجاوز الضريبي يمثلان خسارة كبيرة في الإيرادات العامة ويحولان دون حشد الموارد المحلية اللازمة لإعمال الحقوق ومكافحة الفقر وعدم المساواة المستديمين، ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل (الفقرة 9)[25]. وأكدت اللجنة أن اعتماد اتفاقية إطارية ملزمة في الأمم المتحدة بشأن التعاون الدولي في المسائل الضريبية، ترتكز على نهج قائم على حقوق الإنسان، يتيح للدول الأطراف فرصة فريدة للعمل على تهيئة بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي للوفاء بالتزاماتها بموجب العهد (الفقرة 16).

23- وواصلت المفوضية تعزيز تبادل الممارسات الواعدة لضمان اتساق جهود مكافحة الفساد التي تبذلها الدول مع التزاماتها واتباعها نهجاً يركز على الضحايا. وشاركت المفوضية وساهمت في تبادل الممارسات الواعدة في اجتماع الخبراء الدوليين بشأن إعادة الأصول والتنمية المستدامة، الذي عقد في أديس أبابا في الفترة من 11 إلى 13 كانون الأول/ديسمبر 2024. ونظمت المفوضية أيضاً أنشطة لبناء قدرات المؤسسات الوطنية المعنية بمكافحة الفساد بشأن النهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الفساد، بما في ذلك في العراق مثلاً. وعلاوة على ذلك، قدمت المفوضية الدعم من خلال تقديم آراء قانونية إلى المحاكم الوطنية تتناول الآثار السلبية للفساد على حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت حلقة دراسية للخبراء بشأن تعزيز وحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال جهود مكافحة الفساد في سياق التعافي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)[26]

24- وشاركت المفوضية أيضاً مشاركة حثيثة في العمل المتعلق بالحق في الضمان الاجتماعي على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني. فعلى سبيل المثال، قدم مركز المعارف، في أيلول/سبتمبر 2024، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وحدات تدريبية حول الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مكتب أمين المظالم في تركمانستان، مع التركيز على الحق في العمل والضمان الاجتماعي. وهدفت هذه المبادرة إلى التواصل مع الجهات المعنية الرئيسية وبناء قدراتها على رصد هذه الحقوق. وكان من بين المشاركين الآخرين ممثلون عن مكتب المدعي العام ووزارة العمل ونقابة المحامين في تركمانستان.

25- وفي جمهورية مولدوفا، اتخذت المفوضية السامية خطوات هامة في سبيل تحسين نظم الرعاية والدعم المخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وينص مشروع البرنامج الوطني للإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة للفترة 2024-2028 على زيادة إمكانية استفادة العاملين في مجال الرعاية، بمن فيهم من يعملون في مجال الرعاية غير الرسمية وغير مدفوعة الأجر، من نظم الدعم ومن الحماية الاجتماعية. وتقدم المفوضية أيضاً برامج بناء قدرات من شأنها أن ترتقي بمهارات حوالي 600 1 أخصائي اجتماعي وتجهزهم لتزويد كبار السن بالدعم والرعاية القائمين على حقوق الإنسان.

26- ودعمت المفوضية أيضاً، في جملة أمور، ولاية المقرر الخاص المعني بالفقر المدقع وحقوق الإنسان، الذي ساهم في عملية تمويل التنمية بورقة توجيهية للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية عنوانها

(25) E/C.12/2025/1.

(26) انظر A/HRC/58/42.

"تمويل الحدود الدنيا من الحماية الاجتماعية"[27]. ويدعو المقرر الخاص في ورقته إلى اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تمويل التنمية، ويركز على أدوات التمويل المبتكرة لدعم جهود الحماية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

2- المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

27- واصلت المفوضية عملها الرامي إلى تعزيز سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية للمؤسسات المالية المتعددة الأطراف من منظور حقوق الإنسان، مع التركيز بوجه خاص على مصرف التنمية الآسيوي والمصرف الأوروبي للإنشاء والتعمير. وساهمت في عمليات مراجعة سياسات المساءلة في البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي والمصرف الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية. وشرعت أيضاً في إجراء بحوث ومشاورات لتحسين فهم وتوثيق مخاطر مشاريع الرقمنة على حقوق الإنسان، وهو مجال ما زال يتسم حتى الآن بنقص المعارف المتاحة عنه في سياسات الضمانات البيئية والاجتماعية التي تتبعها مؤسسات تمويل التنمية.

28- وواصلت المفوضية عملها المتعلق بالمبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما في ذلك في مجال المعادن الحرجة[28]. وفي هذا السياق، شددت المفوضية على ضرورة قيام مؤسسات الأعمال بتحديد وتقييم المخاطر المحدقة بحقوق الإنسان في جميع مراحل سلسلة قيمة منتجاتها ودورة حياة مشاريعها، واتخاذ تدابير فعالة لمنع هذه المخاطر والتخفيف من حدتها، وتتبع ما إذا كانت تلك التدابير فعالة أم لا. وينبغي لمؤسسات الأعمال أيضاً أن تبلغ الأشخاص الذين يحتمل أن يتأثروا بالمخاطر الناجمة عن أنشطتها في حقوق الإنسان، ولا سيما الشعوب الأصلية، بالمعلومات الكافية وتضمن استفادتهم من سبل انتصاف فعالة من الآثار الضارة الناجمة عن أنشطتها تلك.

29- وشملت نواتج العمل الذي اضطلعت به المفوضية في إطار مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مجال التكنولوجيا في أفريقيا (B-Tech Africa)[29]خلال العام، حلقة عمل في منتدى حرية الإنترنت في أفريقيا، الذي عقد في داكار في أيلول/سبتمبر، وحلقة عمل في المنتدى الأفريقي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، الذي عقد في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر. وركزت حلقتا العمل على السلوك التجاري المسؤول وبذل العناية الواجبة في مجال حقوق الإنسان، مع التركيز على الذكاء الاصطناعي وحوكمة المنصات. وفي عام 2024، وعملاً بالتركيز المواضيعي لمشروع "B-Tech" على الأطفال والنوع الاجتماعي، قدمت المفوضية إحاطة حول اتباع نهج قائم على حقوق الطفل في تنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في البيئة الرقمية[30]، وهي إحاطة أُعدت بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وتناولت المفوضية في الإحاطة تأثير التكنولوجيات الرقمية على حقوق الطفل وقدمت استعراضاً عاماً للمفاهيم والأطر الأساسية ذات الصلة باحترام حقوق الطفل في البيئة الرقمية. وطوّرت المفوضية أيضاً فهمها للتقاطع بين التكنولوجيا والنوع الاجتماعي ودور قطاع الأعمال، وعقدت مشاورة لأصحاب المصلحة المتعددين إبان مؤتمر قمة قادة الاتفاق العالمي للأمم

(27) انظر https://www.srpoverty.org/2025/01/17/financing-social-protection-floors-contribution-of-the-special-rapporteur-to-ffd4/?utm_source=chatgpt.com.

(28) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/guidingprinciplesbusinesshr_en.pdf.

(29) انظر https://www.ohchr.org/en/b-tech/regional-focus/b-tech-africa.

(30) انظر https://www.unicef.org/childrightsandbusiness/media/1406/file/B-Tech-UNICEF-Briefing.pdf.

المتحدة. وبتطبيق منظور المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، ركزت المفوضية على مسؤولية شركات التكنولوجيا عن احترام حقوق الإنسان الواجبة للنساء والفتيات، وواصلت تعاونها مع المستثمرين، ولا سيما مستثمري رؤوس الأموال الاستثمارية. ونشرت مجموعة من الوثائق التوجيهية العملية لإشراك مستثمري رؤوس الأموال الاستثمارية في إدارة ما قد ينجم عن استثماراتهم من مخاطر على صعيد حقوق الإنسان، ولدعمهم في هذا المجال.

30- وعززت المفوضية قدرات أصحاب مصلحة معنيين بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا، بما في ذلك مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان وكيانات حكومية ومنظمات مجتمع مدني وشركات، من خلال الدورات التدريبية وحلقات العمل والمشاورات والاجتماعات والحوارات الوطنية وغيرها من أنشطة التوعية بتنفيذ المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. ونُظّمت هذه الأنشطة في الكاميرون وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية وموزامبيق ورواندا والسنغال وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وعملت المفوضية أيضاً على تنمية القدرات في مجال الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في مكاتبها الميدانية التي تنفذ مشروع الأعمال التجارية وحقوق الإنسان في أفريقيا[31]. وأسفرت المساعدة التقنية التي قدمتها المفوضية دعماً لوضع خطط عمل وطنية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان عن اعتماد خطة عمل وطنية في ليبيريا وعن الانتهاء تقريباً من إعداد خطة عمل وطنية مماثلة في موزامبيق. وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا في طريقهما أيضاً إلى اعتماد خطتي عمل وطنيتين.

31- وواصلت المفوضية دعم الفريق العامل المعني بمسألة حقوق الإنسان والشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال التجارية. وفي شراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتفاق العالمي للأمم المتحدة وشركاء آخرين من شركاء الأمم المتحدة، نُظمت أربعة منتديات إقليمية للأعمال التجارية وحقوق الإنسان: عُقد أولها، المخصص لآسيا والمحيط الهادئ، في بانكوك في أيلول/سبتمبر حول موضوع نموذج الانتصاف – سد الثغرات والتعجيل بتوفير إمكانية الوصول[32]؛ وعُقد الثاني، المخصص لأفريقيا، في نيروبي في تشرين الأول/أكتوبر، حول موضوع تعزيز السلوك المسؤول للأعمال التجارية في سياقٍ سريع التغير؛ وعُقد الثالث، المخصص للدول العربية، في الدوحة في تشرين الأول/أكتوبر، حول موضوع رسم مسار ممارسات الأعمال التجارية المسؤولة في منطقة الدول العربية؛ أما الرابع، المخصص لأوروبا وآسيا الوسطى، فعُقد في بودفا، الجبل الأسود، في تشرين الثاني/نوفمبر، حول موضوع سياسة الاتحاد الأوروبي وأثرها التنظيمي على الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وجمعت جميع المنتديات الإقليمية ممثلين رفيعي المستوى من الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الدولية، وساهمت في تعزيز فهمهم لمعايير الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

3- التعاون الإنمائي الدولي

32- ما انفكت المفوضية تدعو الدول إلى الوفاء بالتزاماتها في مجال التعاون الإنمائي الدولي والعمل على تقاسم منافع التنمية تقاسماً أكثر إنصافاً[33]. وبذلت المفوضية جهوداً حثيثة بوجه خاص في الدعوة إلى تقديم دعم دولي أكبر في مجال البيئة. وتدعو المفوضية، في موجز سياسات التمويل القائم على حقوق الإنسان من أجل البيئة، الذي ستقدمه إلى المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، إلى اتباع نهج

(31) انظر https://www.ohchr.org/en/business/bhr-africa.

(32) انظر https://www.undp.org/rolhr/bhr-regional-forums.

(33) انظر https://www.weforum.org/meetings/world-economic-forum-annual-meeting-2025/sessions/earning-a-fair-share/.

يعزز حقوق الإنسان في تمويل التنمية المستدامة[34]. وتدعو إلى حشد الموارد اللازمة لمعالجة أوجه الإجحاف التاريخية، وضمان المشاركة الفعالة في قرارات التمويل، وتنفيذ ضمانات لمنع انتهاكات حقوق الإنسان. وينبغي لآليات تمويل التنمية أن تكفل توفير الموارد الكافية لجبر تجاوزات حقوق الإنسان الناجمة عن الأضرار البيئية، بما فيها الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على إيلاء الأولوية للتمويل الميسر للأشخاص الأشد تضرراً من الأضرار البيئية وإنشاء آليات تكفل الوصول المباشر والمنصف إلى التمويل المناخي.

33- وشاركت المفوضية مشاركة نشطة في المفاوضات التي جرت في الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تناولت طائفة واسعة من القضايا، من بينها الانتقال العادل وأسواق الكربون والتمويل. وحثت المفوضية، في رسالتها المفتوحة بشأن أولويات العمل المناخي القائم على حقوق الإنسان، الحكومات على مواءمة التزاماتها المناخية مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، وضمان مساءلة قطاع الأعمال، وحماية حقوق الأشخاص المتضررين بشكل غير متناسب من تغير المناخ[35]. وساهمت جهود الدعوة التي بذلتها المفوضية في إدماج حقوق الإنسان في معايير أسواق الكربون التي اعتمدتها الهيئة الإشرافية للآلية المنشأة بموجب الفقرة 4 من المادة 6 من اتفاق باريس. وأصدرت المفوضية مشروع وثيقة عمل تقدم إرشادات بشأن إدماج حقوق الإنسان في الهدف الكمي الجماعي الجديد المتعلق بالتمويل المناخي، وهو مشروع وُزع على الدول وأصحاب المصلحة المعنيين في الدورة[36]. وشددت المفوضية على وجوب حشد التمويل المناخي وتوفيره بشكل منصف، ولا سيما من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية، باعتباره أمراً ضرورياً لمعالجة المظالم التاريخية وأوجه عدم المساواة القائمة. وأعدت المفوضية أيضا دراسة تحليلية للأمين العام عن أثر الخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ على حقوق الإنسان، وقدمت هذه الدراسة إلى مجلس حقوق الإنسان وفي الدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف[37].

34- ودعا المفوض السامي، في رسالته المفتوحة المؤرخة 10 تشرين الأول/أكتوبر بشأن أولويات العمل القائم على حقوق الإنسان في مجال التنوع البيولوجي والموجهة إلى الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، إلى التزامات ملموسة لإدماج اعتبارات حقوق الإنسان في عملية حشد الموارد واعتماد مؤشرات بشأن حيازة الأراضي والتغييرات التي تطرأ على أوجه استخدام الأراضي[38]. وساهمت أنشطة الدعوة التي اضطلعت بها المفوضية في ذلك المؤتمر وفي الدورة السادسة عشرة المستأنفة التي عُقدت في روما في شباط/فبراير 2025، اللذين شاركت فيهما الأمينة العامة المساعدة لحقوق الإنسان وعدد كبير من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، في إدماج حقوق الإنسان في طائفة واسعة من القرارات التي اعتمدها مؤتمر الأطراف، كالقرارات المتعلقة بحشد الموارد، والتعاون الدولي، والمحيطات، وإطار الرصد، والشعوب الأصلية، والمجتمعات المحلية. وركزت المفوضية أيضاً، في إطار تعاونها في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف

(34) Financing Policy Briefs Series_Environment and Climate Change.

(35) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/24-11-06-HC-letter.pdf.

(36) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/unfccc/ohchr-inputs-working-ohchr-guidance-ncqg.pdf.

(37) A/HRC/57/30.

(38) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-10/20241010_HC-Letter-to-All-Permanent-Representatives-16-Conference-Convention-Biological-Diversity_0.pdf.

الشديد و/أو التصحر، وبخاصة في أفريقيا، على القضايا المتعلقة بحيازة الأراضي، وحشد التمويل الجديد والإضافي، والمساواة بين الجنسين، وحقوق الأشخاص الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة[39].

35- وفي 11 نيسان/أبريل، أصدرت المفوضية مذكرة إعلامية للدورة الرابعة للجنة التفاوض الحكومية الدولية المعنية بوضع صك دولي ملزم قانوناً بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية، بما في ذلك في البيئة البحرية، دعت فيها، في جملة أمور، إلى التعاون الدولي على إنهاء التلوث بالمواد البلاستيكية وإدماج المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان إدماجاً فعلياً[40]. ودعا المقرر الخاص المعني بالآثار المترتبة في مجال حقوق الإنسان على إدارة المواد والنفايات الخطرة والتخلص منها بطرق سليمة بيئياً إلى وضع آليات عالمية للمسؤولية القانونية والتعويض عن التلوث الناجم عن البلاستيك، بما في ذلك آليات لفرض ضرائب على منتجي البلاستيك والتجار والأعمال التجارية الأخرى التي تستفيد من البلاستيك. وفي تشرين الثاني/نوفمبر، وجّه المفوض السامي رسالة مفتوحة إلى الدورة الخامسة للجنة التفاوض الحكومية الدولية التي انعقدت في بوسان بجمهورية كوريا[41]. ودعا فيها إلى اعتماد معاهدة ملزمة قانوناً بشأن البلاستيك تدمج ضمانات حقوق الإنسان، وتسترشد بالأدلة العلمية الدامغة، وتضمن انتقالاً عادلاً للمتضررين من دورة حياة البلاستيك، وتحمي الناس والكوكب. وقدمت المفوضية أيضاً مذكرة إعلامية إلى لجنة التفاوض الحكومية الدولية في دورتها الخامسة، ركزت فيها على التصدي للتحديات البيئية العالمية، ولا سيما التلوث بالمواد البلاستيكية، وضمان إعمال الحق في التنمية والحق في بيئة صحية[42]. ومع أن المفاوضات المتعلقة بمعاهدة بشأن التلوث بالمواد البلاستيكية لم تُختتم في تلك الدورة، كما كان مأمولاً، فإن حقوق الإنسان أُدمجت إدماجاً راسخاً في المناقشة.

36- وكثفت المفوضية أيضاً جهودها الرامية إلى الدعوة إلى إدماج الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة في عملية صنع السياسات الوطنية. وفي إطار مبادرة تعزيز القدرات، قُدمت المساعدة إلى مكتب المفوضية في البرازيل في مجال تحليل آثار الاقتصاد الأحيائي في البرازيل على حقوق الإنسان، وذلك بهدف إعداد استراتيجية وطنية لتنمية الاقتصاد الأحيائي، بالتعاون مع وزارات البيئة وتغير المناخ والتنمية الزراعية والزراعة الأسرية والعلوم والتكنولوجيا والابتكار. وتمثل جزء من التحليل في استعراض التشريعات والسياسات والأطر الوطنية المتعلقة بالاقتصاد الأحيائي من منظور حقوق الإنسان. وتحت قيادة حكومة البرازيل، ساهمت المفوضية في جهود التنسيق ضماناً لحماية أشد المجتمعات استضعافاً في حالات الطوارئ الناجمة عن الفيضانات. وقد تم الأخذ بما قدمته المفوضية من توصيات، ووقعت المفوضية ووزارة حقوق الإنسان والمواطنة أيضاً اتفاقية تعاون بشأن التصدي لتغير المناخ والاستجابة لحالات الطوارئ المتصلة بالمناخ[43].

(39) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-12/2024-12-06-hc-letter-all-permanent-representa.pdf.

(40) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/information-materials/Aligning-States-Duties-and-Business-Responsibilities.pdf.

(41) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/2024-11/prn-ung66553-pw2-015-20241122-180301.pdf.

(42) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/climatechange/information-materials/rtd-r2he.pdf.

(43) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/publications/annualappeal/United-Nations-Human-Rights-Appeal-2024.pdf.

37- وانتهت المفوضية من إعداد مشروع بحثي عن الممارسات الجيدة في تفعيل الحق في التنمية في سياق التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك بالتعاون مع جامعة السلام[44]. وتضمنت الدراسة تحليلاً لعلاقة التفاعل بين التعاون فيما بين بلدان الجنوب والحق في التنمية. وبحثت السبل التي يمكن أن تكون بها مبادئ الحق في التنمية مفيدة في ضمان نجاح مشاريع التعاون فيما بين بلدان الجنوب، كما بحثت السبل التي يمكن أن تسهم بها المبادئ التنفيذية للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في إعمال الحق في التنمية وجميع حقوق الإنسان، بطريقة يعزز بعضها بعضاً. وركزت على ثلاث دراسات حالة لمشاريع تنمية تحويلية بين أنتيغوا وبربودا والهند، وجزر القمر وجنوب أفريقيا، وأنغولا والبرازيل.

38- ونظمت المفوضية ثلاث مشاورات إقليمية لتعزيز التعاون الدولي في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما يشمل التزام الدول باتخاذ تدابير، من خلال المساعدة والتعاون الدوليين، بأقصى ما تسمح به الموارد المتاحة لها، بهدف إعمال هذه الحقوق إعمالاً تدريجياً. وتماشياً مع موضوع الاتحاد الأفريقي لعام 2024، ركزت المشاورات التي جرت في أفريقيا على الحق في التعليم وعلى تقاطعه مع الحقوق الأخرى. وركزت المشاورات التي جرت في أوروبا على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في أوروبا، وهي مشاورات عقدت في كوبنهاغن مع المؤسسات الوطنية الدنماركية والألمانية والسويدية لحقوق الإنسان ومعهد راؤول فالينبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني والشبكة الأوروبية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان[45]. أما المشاورة الإقليمية التي عُقدت في مكسيكو سيتي، فجمعت مشاركين من أصحاب المصلحة المتعددين من 13 بلداً لمناقشة التحديات الماثلة والفرص المتاحة فيما يتعلق بتكثيف العمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والقضايا الشاملة لعدة قطاعات، مثل الفساد، والحق في بيئة صحية.

39- وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، شاركت المفوضية في برنامج تدريبي نظم في بيجين بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بمبادرة من حكومة الصين. وضم البرنامج حوالي 50 مشاركاً، من بينهم مسؤولون حكوميون كبار ورؤساء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان من بلدان نامية. وقدمت المفوضية عروضاً عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر، نظمت المفوضية، بالتعاون مع وزارة الخارجية الصينية، حوار هيرنان سانتا كروز بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واقتصاد حقوق الإنسان في هانغجو بالصين. وركز الحوار، الذي حضره أكثر من 100 مشارك من حوالي 50 دولة، على دور التعاون الدولي في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية. وألقى المفوض السامي رسالة عبر الفيديو أكد فيها على الحاجة الملحة إلى إحداث تحول عميق في النظم الاقتصادية لضمان أن تفضي جميع القرارات المتخذة في إطار هذه النظم إلى إعمال جميع حقوق الإنسان، بما فيها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية والسياسية والحق في التنمية والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة. وشددت المفوضية على أهمية التعاون الدولي في النهوض بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحق في التنمية.

40- وقدمت المفوضية الدعم إلى المقررة الخاصة المعنية بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، التي قدمت إلى الجمعية العامة تقريرها عن الحصول على المعلومات المتعلقة بتغير المناخ وحقوق الإنسان[46]. وأوصت المقررة الخاصة في التقرير بأن تتعاون الدول في تعزيز شفافية التمويل الدولي المتعلق بالمناخ عبر الصناديق التي أصدرت الأمم المتحدة ولاياتها ومصارف التنمية الدولية والوسطاء الماليين.

(44) انظر study-good-practices-operationalizing-rtd-ssc.pdf (ohchr.org).

(45) انظر https://www.linkedin.com/pulse/conference-economic-social-cultural-rights-national-zmppe.

(46) A/79/176.

41- وأعدت الخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي مذكرة عن تعميم التضامن الدولي في مؤتمر القمة المعني المستقبل وفي ميثاق المستقبل[47]. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، عقدت الخبيرة المستقلة مشاورة لمناقشة مشروع الإعلان المتعلق بالتضامن الدولي، وهي مشاورة شُجعت فيها الدول ومنظمات المجتمع المدني على استخدام مشروع الإعلان كإطار للمشاركة في التصدي للتحديات العالمية من خلال التعاون الدولي والمسؤولية المشتركة.

42- ودعمت المفوضية أيضاً ولاية المقرر الخاص المعني بالحق في التنمية، الذي أكد في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة على أن التمويل المناخي المقدم إلى البلدان النامية من البلدان المتقدمة النمو أو من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف ينبغي أن يكون في معظمه في شكل منح وقروض طويلة الأجل ميسرة الشروط. فهذا النوع من التمويل يتجنب الآثار السلبية على حقوق الإنسان، التي يسببها على سبيل المثال لجوء البلدان النامية إلى تدابير التقشف، ويقلل من مخاطر ضائقة الديون[48].

43- وانخرطت آلية الخبراء المعنية بالحق في التنمية، في دورتها التاسعة التي عقدت في نيويورك في أيار/مايو 2024، في مناقشات مواضيعية مركَّزة مع الدول الأعضاء والجهات الرئيسية الأخرى صاحبة المصلحة[49]. وركزت الحوارات التفاعلية التي عُقدت إبان الدورة على المواضيع التالية: الاتفاقات العالمية: من الالتزامات السياسية إلى الالتزامات التعاقدية أو القانونية وأثرها على الحق في التنمية، وإعمال الحق في التنمية من خلال التعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وأشكال التعاون الدولي الأخرى الفريدة من نوعها، والتنمية والتمويل المناخي. وانخرطت آلية الخبراء، في دورتها العاشرة التي عقدت في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر 2024، في حوارات مواضيعية حول الحق في التنمية وصلته بالأعمال التجارية، والذكاء الاصطناعي والحقوق الثقافية، والتجارة والتنوع البيولوجي، والتجارة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف، ومستقبل التعاون الدولي[50]. وتضمنت الدورة مناقشةً لمشروع دراسة عن الحق في التنمية في سياق التعاون الإنمائي الدولي وللدراسة النهائية عن الأبعاد الفردية والجماعية للحق في التنمية، التي قدمت إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والخمسين[51]. وقدمت المفوضية الدعم إلى آلية الخبراء في صوغ رسائل رئيسية مساهمةً في المناقشات المجراة قبل انعقاد المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية.

44- وفي شباط/فبراير 2025، عقدت آلية الخبراء مناسبة جانبية على هامش أعمال اللجنة التحضيرية الثالثة للمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، وهي مناسبة شاركت في تنظيمها البعثة الدائمة لأوغندا لدى الأمم المتحدة في نيويورك وجامعة السلام. وناقش المشاركون في المناسبة جوانب التمويل المناخي المتعلقة بتمويل التنمية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، وإصلاح إطار التمويل العالمي من منظور الحق في التنمية.

(47) انظر https://www.ohchr.org/sites/default/files/documents/issues/solidarity/documents/IE-Solidarity-Summit-Future-Position-Paper.pdf. انظر أيضاً https://www.ohchr.org/en/special-procedures/ie-international-solidarity.

(48) A/79/168.

(49) انظر https://www.ohchr.org/en/events/sessions/2024/ninth-session-expert-mechanism-right-development.

(50) انظر https://www.ohchr.org/en/events/sessions/2024/tenth-session-expert-mechanism-right-development.

(51) A/HRC/57/40.

4- التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

45- واصلت المفوضية دعوة الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إلى إدماج حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، في تنفيذ اتفاقات التجارة والاستثمار، كما واصلت تقديم الدعم إليها في ذلك المجال. ومن خلال هذا العمل، ساعدت المفوضية في إذكاء الوعي، في منتديات متعددة، بالروابط التي يعزز بعضها بعضاً بين حقوق الإنسان والتنمية والتجارة.

46- ففي المنتدى العالمي للقادة، الذي عُقد احتفالاً بالذكرى الستين لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، عرض المفوض السامي بإيجاز العناصر الرئيسية لنهجٍ قائم على حقوق الإنسان في التجارة يتسم بالشمول ويركز على الكرامة الإنسانية[52]. وأكد المفوض السامي أن رصد آثار القواعد والسياسات التجارية على حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال تقييمات أثرها على حقوق الإنسان، يوفر بيانات وأدلة لإرشاد الدول والجهات الأخرى صاحبة المصلحة إرشاداً أفضل في الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

47- وواصلت المفوضية شراكاتها الاستراتيجية مع أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين وأقامت تحالفات جديدة دعماً لزيادة مشاركة النساء والشباب في أفريقيا في السياسات التجارية نظراً إلى أن احتياجاتهم كثيراً ما يتم تجاهلها في المفاوضات المتعلقة بالاتفاقات التجارية. ولدعم إدماج حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، انضمت المفوضية إلى الفريق العامل التقني المشترك بين الوكالات المعني بالتجارة وإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي أنشأه الأونكتاد. ومن ذات المنطلق، ولضمان تقاسم منافع التجارة على نحو أكثر إنصافاً، تعاونت المفوضية مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وشركاء آخرين في سياق أنشطة التوعية والدعوة الرامية إلى تعزيز إدراج مبدأ شمول الجميع وحقوق الإنسان في الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية لتنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

48- ونظمت المفوضية فعاليات عدة لتعزيز التجارة الشاملة للجميع وتشجيع مشاركة المرأة والشباب في السياسات التجارية، وشاركت في تلك الفعاليات التي شملت المنتدى العام لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في أيلول/سبتمبر، والمنتدى السنوي للمنظمات غير الحكومية المعقود على هامش دورة اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمنتدى الأفريقي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، اللذين عقدا في تشرين الأول/أكتوبر 2024. وأسفر تواصل المفوضية مع الشركاء عن تنظيم جلسات مدة كل جلسة منها نصف يوم، أثناء المنتدى الأفريقي للأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وعن تخصيصها لموضوع مشاركة النساء والشباب في مجال التجارة. وقد نُظمت تلك الجلسات بالاشتراك مع اليونيسف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع مراكز التجارة الدولية لعمل النساء في مجال التجارة (SheTrades) بهدف النهوض بمشاركة المرأة وتشجيع التغيير الإيجابي في مجال حقوق الإنسان في سياق تنفيذ الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية. وقد استُرشد بنتائج المناقشات في صوغ استنتاجات المنتدى وتوصياته.

5- الديون والقدرة على تحملها

49- كثفت المفوضية، في سياق عملها في مجال الاقتصاد القائم على حقوق الإنسان، جهودها الرامية إلى ضمان اتساق تصميم السياسات الاقتصادية والمالية العامة وتنفيذها مع الالتزامات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الالتزامات وإسهام تلك السياسات في الحد من أوجه عدم المساواة وفي عدم ترك أحد خلف الركب. وحللت المفوضية، بما في ذلك من خلال مبادرتها الرامية إلى تعزيز القدرات، تأثير

(52) انظر https://www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/06/high-commissioner-address-unctad60-global-leaders-forum.

الأزمة الاقتصادية والتزامات الديون الخارجية وقروض صندوق النقد الدولي في عدد من البلدان، من بينها جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وسري لانكا وتونس. وأجرت المفوضية أيضاً تحليلات قائمة على حقوق الإنسان للميزانيات في الكاميرون والأردن وكينيا.

50- وكمساهمة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية، أعدت المفوضية موجزاً للسياسات عن الحجج التي تستند إلى حقوق الإنسان وتبرر ضرورة إصلاح الهيكل الدولي للديون السيادية[53]. وتدعو المفوضية، في الموجز، إلى إحداث تحول جذري في الهيكل المالي الدولي يكفل استئناف التقدم المحرز في ميدان حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وفي العمل المناخي وفي تنفيذ الالتزامات الواردة في خطة عام 2030، والمضي قدماً في تلك المجالات. وثمة حاجة إلى إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن الديون السيادية يرتكز على المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان ويشرك جميع الدائنين، بمن فيهم الدائنون من القطاع الخاص، على قدم المساواة فيما بينهم بما يضمن التوصل إلى حل عادل وفعال لأزمات الديون. ويعد إصلاح نظامي الحصص وحقوق التصويت في المؤسسات المالية الدولية أمراً ضرورياً لضمان تمثيل بلدان الأغلبية العالمية تمثيلاً عادلاً في مجالس إدارة تلك المؤسسات. وعلاوة على ذلك، تعد زيادة شفافية منهجيات التصنيف الائتماني أمراً أساسياً لمنع التقييمات المتحيزة التي تحول دون وصول البلدان التي تمر بضائقات ديون إلى الأسواق المالية وإلى الاستثمارات.

51- وفي أيلول/سبتمبر 2024، قدمت المفوضية إلى مجلس حقوق الإنسان، في دورته السابعة والخمسين، تقريراً عن أفضل الممارسات في مجال مساهمة التنمية في تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها في سياق التعافي من جائحة كوفيد-19[54]. وسلطت المفوضية الضوء، في التقرير، على أهمية الاستعانة بتقييمات الأثر على حقوق الإنسان في سياق إعادة هيكلة الديون السيادية، وقدمت توصيات بشأن المضي قدماً نحو إطار قانوني متعدد الأطراف بشأن الديون السيادية يضع حقوق الإنسان وخطة 2030 في صميمه.

52- ودعمت المفوضية أيضاً عمل الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي آذار/مارس 2025، نظمت الخبيرة المستقلة مناسبة جانبية بشأن تقريرها المواضيعي عن فهم مشهد التمويل المناخي والديون والضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة وحقوق الإنسان، وهي مناسبة شاركت في تنظيمها البعثة الدائمة لجزر البهاما لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف[55]. وبحث المحاضرون في المناسبة السبل التي يمكن أن يسهم بها التمويل المناخي مساهمة فعالة في العمل المناخي مع الوفاء في الوقت ذاته بالالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان. وسلطت المناسبة الضوء على الممارسات الجيدة التي أرستها الدول لتوسيع نطاق آليات التمويل المناخي المبتكرة، وشددت على أهمية العمل المناخي القائم على الحقوق.

6- معالجة المسائل البنيوية

53- ما انفكت المفوضية تدعو إلى إعادة النظر في الهيكل المالي الدولي وهيكل الديون العالمي وإلى بذل الجهود لضمان اتساقهما مع التزامات الدول في مجال حقوق الإنسان. وقد كررت المفوضية دعوتها

(53) انظر Financing Policy Brief Series Debt.

(54) A/HRC/57/33.

(55) A/HRC/58/51.

هذه في موجز سياساتها لعام 2024 عن الوفاء بوعود التمويل العالمي – النهوض بالتنمية وحقوق الإنسان والتعاون الدولي، الذي أُعد أيضاً كمساهمة في المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية[56].

54- وفي 11 شباط/فبراير 2025، نظمت المفوضية الاجتماع السابع المعقود في الفترة الفاصلة بين الدورتين للحوار والتعاون بشأن حقوق الإنسان وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، حول موضوع " عدم ترك أي أحد خلف الركب: دور حقوق الإنسان في إصلاح هيكل الديون العالمي وتجاوز الناتج المحلي الإجمالي"[57]. واستند الاجتماع إلى نتائج مؤتمر القمة المعني بأهداف التنمية المستدامة ومؤتمر القمة المعني بالمستقبل وركز على الهدفين 5 و17 من أهداف التنمية المستدامة وعلى عدم ترك أحد خلف الركب. وناقش المشاركون في الاجتماع السبل التي يمكن بها لقواعد ومعايير حقوق الإنسان أن توجه إصلاح الهيكل المالي الدولي، المبين بالتفصيل في ميثاق المستقبل (الإجراء 50) وإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في وضع إطار عمل بشأن أساليب لقياس التقدم المحرز في مجال التنمية المستدامة تكون مكملة للناتج المحلي الإجمالي وغير مقتصرة عليه (الإجراء 53).

55- وفي سياق تمويل التنمية، دعمت المفوضية ولاية الخبيرة المستقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ففي أيار/مايو 2024، شاركت الخبيرة المستقلة في المؤتمر الذي نظم احتفالاً بالذكرى السنوية الخمسين لتأسيس رابطة دوشاس، الذي عُقد في دبلن، حيث ساهمت في المناقشات التي تناولت موضوع التنمية المستدامة في ظل أزمة المناخ. وفي حزيران/يونيه 2024، ساهمت الخبيرة المستقلة، اثناء الحلقة الدراسية الدولية للتنمية الاقتصادية، التي عقدت في كاراكاس، في المناقشات التي تناولت موضوعي المرونة الاقتصادية في عالم متعدد الأقطاب وتعزيز الاقتصادات في خضم الأزمات العالمية. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، شاركت الخبيرة المستقلة في الجلسة التي تناولت موضوع تحديات بناء هيكل مالي لمرحلة ما بعد النمو، والتي نظمت خلال منتدى العمل المشترك 2024، الذي عقد في كوالالمبور، كما شاركت، في آذار/مارس 2025، في ندوة هلسنكي حول إصلاح الهيكل المالي الدولي، التي نظمها المعهد العالمي لبحوث الاقتصاد الإنمائي.

7- العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

56- شاركت المفوضية في المنتدى التاسع المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في أيار/مايو 2024. وخلال المنتدى، روجت المفوضية للدور الحاسم الذي يؤديه العلم والتكنولوجيا والابتكار في النهوض بحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، وشددت على ضرورة التعامل مع التقدم العلمي والتكنولوجي باعتباره من المنافع العامة العالمية. وسلطت الضوء على أوجه عدم المساواة في الوصول إلى التكنولوجيا، داعية إلى إصلاحات في مجال الملكية الفكرية وإلى نقل التكنولوجيا بشكل منصف لسد الفجوة الرقمية. وحذت المفوضية أيضاً من المخاطر المحتملة على صعيد حقوق الإنسان والمرتبطة بالتكنولوجيات الناشئة، مثل الذكاء الاصطناعي، ودعت إلى وضع أطر حوكمة صارمة لضمان أن تخدم التكنولوجيا المنفعة العامة.

(56) انظر Financing Policy Brief Series_International Development Cooperation.

(57) انظر https://www.ohchr.org/en/hr-bodies/hrc/seventh-intersessional-meeting-human-rights-2030-agenda، و A/HRC/59/30.

رابعاً- السبل الممكنة لمواجهة التحديات التي تواجه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية

57- لقد تضررت التنمية والتعاون الإنمائي بوجه خاص في ظل السياق العالمي الحالي. فقد أضحى التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في خطر شديد، وباتت التعددية تمر بتحول يهز أركانها: فالحروب والنزاعات تمزق المجتمعات المحلية والمجتمعات بأسرها في جميع أنحاء العالم، وأزمة المناخ تدمر حياة الناس وسبل عيشهم، والتقدم في مجال التكنولوجيا الرقمية يأتي بتهديدات جديدة على المجتمع. وتتزايد التوترات الاجتماعية مع تنامي أوجه عدم المساواة، ويؤدي تقلص الحيز المدني إلى تأجيج النعرات الشعبوية والاضطرابات الاجتماعية، وتضاعِف وسائل التواصل الاجتماعي من انتشار خطاب الكراهية، مما يؤدي إلى تفتيت المجتمعات. ولم يحم هيكل التمويل العالمي شعوب العالم من الأزمات؛ بل أدى إلى مضاعفة آثارها في بعض الحالات.

58- وفي ضوء ما تقدم، يمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية بادرة أمل حقيقية. فمن شأن التوصل إلى نتيجة قوية قائمة على مبادئ تساعد في تمهيد الطريق نحو إقامة نظام مالي عالمي يعزز التنمية الشاملة والمستدامة والمنصفة أن يزيد من رفاه ملايين من الأشخاص. ويمكن أن يشكل أيضاً نقطة تشتد الحاجة إليها من أجل علاقات دولية أكثر وئاماً وإثماراً تسترشد بالثقة والتضامن لمنفعة الجميع.

59- ذلك أن التعاون الإنمائي الفعال المرتكز على إطار تمويل إنمائي متين يأتي بالنفع على جميع الأطراف. فلكل بلد مصلحة وطنية واضحة في النهوض بعالم مستقر وسلمي ومزدهر. وعلى نحو ما تؤكد عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030، فإن مبادئ حقوق الإنسان لا غنى عنها لتعزيز التنمية المستدامة والمرونة الاجتماعية والاقتصادية لكل مجتمع.

60- ويمثل المؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية فرصة لتعزيز المواءمة القوية بين حقوق الإنسان وتمويل التنمية. ولتحقيق ذلك، يجب على الدول والجهات المعنية الأخرى أن تتمسك بمبادئ حقوق الإنسان الواردة في خطة عمل أديس أبابا، التي تؤكد على أهمية احترام جميع حقوق الإنسان والتي تتضمن تعهداً بالمضي قدماً نحو نظام اقتصادي عالمي منصف لا يتخلف فيه أي بلد أو شخص عن الركب (الفقرة 1). وينبغي لها، علاوة على ذلك، أن تدمج مبادئ حقوق الإنسان المتمثلة في الإنصاف والشفافية والمساءلة إدماجاً منهجياً في كل جانب من جوانب سياساتها العامة.

61- ويجب أن تلتزم الدول بتحقيق أو تجاوز هدف التعاون الإنمائي المحدد منذ أمد طويل والمتمثل في تخصيص 0,7 في المائة من الدخل القومي الإجمالي من خلال توفير التمويل الموثوق والقابل للتنبؤ به والميسر الشروط الذي يدعم التنمية الطويلة الأجل والقدرة على الصمود ويتماشى مع حقوق أشد البلدان والشعوب حاجة إليه. وثمة حاجة ملحة أيضاً إلى زيادة التمويل المخصص للعمل البيئي. ويجب أن يتماشى هذا التمويل مع المبادئ التوجيهية، مثل الإنصاف، والمسؤوليات المشتركة وإن كانت متباينة، وقدرات كل طرف، وتغريم الملوِّث.

62- وينبغي لجميع الدول أن تزيد استثماراتها في حقوق الإنسان، بسبل منها توسيع هامش تصرفها في المجال المالي بما يكفل تمويل هذه الاستثمارات الحيوية من خلال فرض ضرائب عادلة اجتماعياً. وينبغي للدول أن تشارك مشاركة بناءة في وضع اتفاقية إطارية للأمم المتحدة بشأن التعاون الضريبي الدولي لبناء نظام ضريبي دولي أكثر تمثيلاً وفعالية وشمولاً للجميع يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان باعتبارها مبدأً توجيهياً له. ويجب أن يضمن هذا النظام التوزيع العادل للحقوق الضريبية على البلدان النامية وتحسين القواعد العالمية لمكافحة التهرب من دفع الضرائب وتجنب

الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة المرتبطة بالضرائب التي تؤدي إلى تقليص هامش التصرف المتاح للبلدان في المجال المالي.

63- ويجب أن تتماشى جميع الأنشطة التجارية، بما فيها أنشطة شركات التكنولوجيا، مع المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان. وينبغي للدول أن تعتمد سياسات وأطر مؤسسية وقانونية وتنظيمية لتشجيع الاستثمار المسؤول والخاضع للمساءلة في التنمية المستدامة. وينبغي للأعمال التجارية أن تدمج اعتبارات حقوق الإنسان في أنشطتها وأن تُخضع الشراكات المقامة بين القطاعين العام والخاص لضمانات حقوق الإنسان. ويحظى هذا الأمر بأهمية خاصة في الحالات التي تتولى فيها شركات خاصة تقديم الخدمات العامة.

64- وينبغي لجميع الدول أن تتقاسم منافع التجارة بشكل منصف، من خلال نظام تجاري متعدد الأطراف معاد تنشيطه يقوم على التعاون من أجل التنمية المستدامة ويكفل مراعاة مصالح أشد الاقتصادات فقراً وضعفاً. ويجب أن تنهض الاتفاقيات والسياسات والإجراءات التجارية بحقوق الناس. ويتطلب ذلك الوصول العادل إلى منافع التجارة والتخفيف مما يرتبط بها من مخاطر على حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق السكان الذين يعيشون في ظل أوضاع هشة.

65- وقد أدت التأخيرات في إعادة هيكلة الديون السيادية وارتفاع خدمة الدين العام إلى تعميق أوجه عدم المساواة وتقويض قدرة البلدان النامية على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. وثمة حاجة ماسة إلى إقامة إطار قانوني دولي، تحت رعاية الأمم المتحدة، لتنظيم الديون السيادية التي لا يمكن تحملها. وينبغي أن يقترن ذلك بآلية متعددة الأطراف تكفل بفعالية أكبر إعادة هيكلة الديون السيادية وتلبي احتياجات جميع البلدان، كما ينبغي أن يستند ذلك الإطار القانوني وهذه الآلية إلى المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

66- وعلاوة على ذلك، يجب إنهاء الشروط الضارة التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية واستبدالها بنهج يقوم على استخدام تقييمات الأثر على حقوق الإنسان، إلى جانب نظم ضمانات وسبل انتصاف للحماية من انتهاكات حقوق الإنسان. ومن شأن إصلاح الهيكل المالي الدولي إصلاحاً يقوم على حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، أن يوفر إطاراً أكثر إنصافاً لإدارة الشؤون الاقتصادية والمالية العالمية يجسد التمثيل العادل للبلدان النامية ويكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة مشاركة فعلية وزيادة الشفافية والمساءلة بما يضمن حصول البلدان على الموارد اللازمة للاستثمار في حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.